

الحالة الزوجية في الجمهورية اليمنية: دراسة جغرافية ديموغرافية من

واقع تعدادي اليمن ١٩٩٤ و ٢٠٠٤م

دكتور: محمد علي عثمان أسعد المخلافي

قسم الجغرافيا - كلية التربية - جامعة عمران

مقدمة:

يقصد بالحالة الزوجية تركيب السكان من حيث نسبة الذين لم يسبق لهم الزواج (العزاب) أو المتزوجين أو الأرملة أو المطلقين منهم سواء بالنسبة للإناث أو الذكور (أبو عيانة، ١٩٨٦، ص ٢٤٦). ويمكن إدماج المجموعات الثلاث الأخيرة تحت عنوان من سبق لهم الزواج بحيث يكون مفهوماً أن من بينهم من لا يزال على قيد الزواج ومنهم من يكون قد تحلل منه إما بالترمل أو بالطلاق. (فراج، عبد المجيد، ١٩٧٥، ص ٣٧٨) والحالة الزوجية تعد من الخصائص الأساسية للسكان، كما يعد حادث الزواج من أهم الظواهر الديموغرافية في جميع المجتمعات، أما الطلاق فرغم انخفاض معدلاته إلا أنه ظاهرة لا زالت منتشرة تؤدي إلى اضطراب العلاقات الزوجية، أما الترملة فهو انعكاس مباشر لمستوى الوفيات السائدة، لذلك فإن البيانات التي يوفرها التعداد العام للسكان عن المتزوجين والمطلقين والأرامل لها أهميتها من الناحية الاجتماعية والديموغرافية والاقتصادية (لشلقاني، بدون تاريخ، ص ٤١١)، ويعد الزواج حقاً أساسياً لكل إنسان، ويشكل ركيزة الأسرة التي تعد حجر الزاوية في المجتمع، وتلتقي أهدافه مع وظائفها، ويترتب عليه حقوق وواجبات بين أفراد الأسرة من وجوب نفقة وإسكان وكسوة وتربية وارث.... الخ (مكتب اليونسكو الإقليمي، ٩٨٨، ص ٢٧).

ومن الملاحظ أن التوزيع حسب الحالة الزوجية يعتدل باستمرار مع العمر، فالزواج في الأعمار الفتية يؤدي إلى انخفاض نسبة العزاب، في حين ترتفع نسبة المتزوجين، وبما أن احتمالات البقاء على قيد الحياة تتدنى تدريجياً مع العمر فإن نسبة الأرملة ترتفع مع العمر على حساب نسبة المتزوجين (برسا، رولان، ١٩٩٣، ص ٣٩).

وإذا كان هنالك اتفاقاً بين جميع دول العالم حول تقسيم السكان على أساس الحالة الزوجية إلى أربع مجموعات تتمثل في كل من: العزاب، والمتزوجين، والمطلقين والأرامل، إلا أن من الملاحظ أن هنالك اختلافاً في تحديد السن القانونية التي يبدأ عندها التقسيم، أو يبدأ عندها الزواج ويتراوح العمر عند الزواج بين الدول على الأغلب ما بين (١٠ سنوات) و(١٨ سنة) فبعض الدول تحدد سن الزواج بـ (١٨ عاماً) كما هو الحال في مصر التي تحدد هذا السن بـ (١٨ عاماً) للذكور و(١٦ عاماً) للإناث (إسماعيل، احمد علي، ١٩٨٩، ص١٤٢). بينما يبدأ الزواج بسن (١٥ سنة فأكثر) كما هو الحال في الكويت (إبراهيم، احمد حسن، ١٩٨٥، ص١١٦). ويبدأ الزواج في الأردن بالعمر (١٣ سنة فأكثر) (دائرة الإحصاءات العامة، ١٩٨٧، ص١٢).

وفي الجمهورية اليمنية يلاحظ أن تحديد العمر عند الزواج يكون أدنى من كل التحديدات السابقة فهو يبدأ من العمر (١٠ سنوات) فأكثر (الجهاز المركزي للإحصاء، ٢٠٠٦، ص٤٩). ومما لاشك فيه أن الزواج المبكر في اليمن إنما يعود إلى انتشار الأمية وتدني مكانة المرأة، وسيادة الاقتصاد الزراعي (الشرجبي، ٢٠٠١، ص٩٠). ولكن الملاحظ أن معظم الدول المتطورة لا يعقد الزواج فيها إلا بعد وصول الجنسين إلى السن القانونية وهي بأي حال لا تقل عن سن ١٨ سنة (الخفاف، والريحاني، ١٩٨٦، ص٣٤٥).

ومن الجدير بالذكر أن الاختلاف في تحديد السن القانونية بين الدول، أو بين التعدادات المتعاقبة في الدولة الواحدة يجعل من عملية المقارنة في الحالات الزوجية عملية صعبة. ومما لاشك فيه أن إدخال الفئة العمرية (١٠ - ١٤ سنة) في حالات الزواج كما هو الحال في الجمهورية اليمنية سيجرب عليه آثار على نسب الحالات الزوجية، فقد تعمل هذه الفئة على تغيير حجم أو نسبة واحدة أو أكثر من الحالات الزوجية، وقد تؤثر في الحالات كلها: العزاب والمتزوجين والمطلقين والأرامل. ولذلك فإن شمول الأشخاص دون سن ١٥ سنة يأتي لتغطية حالات الزواج التي تتم في

السنوات المبكرة للأفراد، ولا شك في أن معظم هذه الحالات تكون على صورة عقد قران فقط بين طفل وطفلة، ويكون الطفلان على الأغلب من نفس الأسرة، ويكون الهدف من هذا العقد هو زيادة الروابط بين أفراد الأسرة، وقطعاً للطريق على الطفل أو الطفلة من الزواج من خارج الأسرة، وبحسب التعريف اليمني للمتزوج يصبح هذان الطفلين في حكم المتزوجين رغم أنهم لا يعيشان معاً ولم يتم زفافهما. ولا يقتصر أثر مثل هذا الزواج على تغيير نسب الحالات الزوجية فحسب بل يؤثر أيضاً على معدل الخصوبة، فعند حساب معدل الخصوبة العام أو الإجمالي الخاص بالنساء المتزوجات، يُنسب الأطفال المولودون أحياء خلال سنة معينة إلى النساء المتزوجات في منتصف تلك السنة، ولأن مثل هذا الزواج نظرياً وليس فعلياً، لذا تكون العلاقة غير حقيقية بين هؤلاء الأطفال المولودين وبين الإناث المتزوجات من صغيرات السن واللواتي لا زلن في بيوت آبائهن ولم يتم زفافهن، وبالتالي تكون معدلات الخصوبة التي يتم الحصول عليها للأمهات في الأعمار الصغيرة (١٠ - ١٤) منخفضة كثيراً عما هو متوقع لها، ولذلك تكون هذه المعدلات غير دقيقة ومضللة. كما أن تزويج صغيرات السن يرفع من ظاهرة الإجهاض التلقائي لديهن إضافة إلى ارتفاع نسبة وفيات الحمل والنفاس بينهن.

أهمية البحث ومبرراته:

لا شك في أن ظواهر الزواج والطلاق والترمل تعد أحداثاً ديموغرافية تؤثر في مسار النمو السكاني في اليمن (الجهاز المركزي للإحصاء، ١٩٨٣، ص ٣١). ويمكن ملاحظة أثر الحالات الزوجية المختلفة على الظواهر الاجتماعية والاقتصادية من خلال بعض عناصر التغير السكاني والمتمثلة بالولادات (الخصوبة) والوفيات والهجرة، إذ أن الخصوبة تتأثر ببعض المتغيرات التي لها صلة بالحالة الزوجية ومن هذه المتغيرات: العمر عند الزواج وخاصة بالنسبة للإناث، ونسبة الإناث العزاب، ونسبة النساء المتزوجات، والمدة التي تقضيها المرأة في سن الإنجاب خارج الحياة الزوجية، وذلك بسبب الطلاق، أو الانفصال أو الترمم (المخـل (لايف، ٢٠٠٣، ص ٧٢).

كما أن أثر المتزوجين على الخصوبة يختلف باختلاف خصائص هؤلاء المتزوجون اجتماعيا واقتصاديا من حيث المهنة والحالة التعليمية ومستويات الدخل والأجور (فراج، ص ٣٧٨). إضافةً إلى مكان الإقامة (ريف - حضر) ثم عمل المرأة. أما معدلات الوفيات فإنها تتفاوت بالنسبة للحالة الزوجية إذ ثبت أن هذه المعدلات عند المتزوجين تكون أقل منها عند الذين لم يسبق لهم الزواج، أو المطلقين، أو الأراامل. كما أن للحالة الزوجية ارتباطاً وثيقاً بظاهرة الهجرة، إذ أن دوافعها عند المتزوجين تختلف عما هي عليه عند غيرهم (الشلقاني، ص ٤١٢). وهنالك من يفسر اهتمام دراسة موضوع الحالة الزوجية بالأسباب الآتية (سميث، ١٩٧١م، ص ٢٦١):

١. إنَّ السعادة الشخصية للفرد أكثر ارتباطاً بحالته الزوجية منها بأي عامل آخر.
٢. إنَّ رفاهية أي جماعة تتأثر إلى حد كبير بنسب سكانها العزاب والمتزوجين (الذين يعيشون مع أزواجهم)، والأراامل والمطلقين.
٣. إنَّ أن بعض العمليات الديموغرافية الهامة - مثل معدل المواليد ومعدل الوفيات والهجرة - تكون مرتبطة بدرجة كبيرة بالحالة الزوجية للسكان.

وعلى الرغم من هذه الأهمية الكبيرة التي تمثلها الحالة الزوجية في أي مجتمع وخاصةً من الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية، إلا إنَّ هذه الحالة لم تُعط من الاهتمام بالقدر الذي يليق بأهميتها كما هو الحال في كثير من الموضوعات التي تشابهها، أو حتى المرتبطة معها مثل الخصوبة أو النمو السكاني، فالزواج حدث يسبق حدث الولادة، ولذلك فمن الطبيعي أن يكون البحث في الزوجية قبل الخصوبة لاسيما وأن الزواج يعد في كثير من دول العالم مرحلة مقدسة في الحياة الإنسانية وواجباً اجتماعياً ودينيّاً. وبسبب كل ما سبق كان اختيار هذا الموضوع، وجاءت هذه الدراسة لا لتعطي هذا الموضوع كل ما يستحقه، وإنما على الأقل تكون قد لفتت انتباه الباحثين إليه.

مشكلة البحث:

المشكلة تعد سؤالاً غير مجاب عنه (عبد الرزاق البطيحي، ١٩٨٨، ص ٢٢). وتتمحور مشكلة هذا البحث في السؤال التالي:

- ما هي الأوضاع (النسب) التي تظهر بها الحالة الزوجية في الجمهورية اليمنية؟
- هل هنالك تشابه أو اختلاف في هذه النسب بين الحضر والريف، أو بين الذكور والإناث أو بين محافظات الجمهورية؟ وما سبب هذا التشابه أو الاختلاف إن وجد؟
- هل حدث تغيير في النسب السابقة بين تعدادي الجمهورية لعامي ١٩٩٤ و ٢٠٠٤م؟ ولماذا؟ وتهدف هذه الدراسة إلى الإجابة على هذه التساؤلات.

فرضيات البحث:

- تتأثر الحالة الزوجية في أي دولة من الدول، بعدد من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والدينية، وهي التي تؤدي إلى التشابه أو الاختلاف في الحالة المدنية أو الزوجية بين الدول وبعضها البعض، أو بين الوحدات الإدارية المختلفة داخل الدولة الواحدة، وبناءً على ذلك وضع الباحث الفرضيات الآتية:
- إن هنالك تبايناً واختلافاً في هذه النسب بين الذكور والإناث في جميع الحالات.
 - إن هنالك تباين في هذه النسب بين الحضر والريف.
 - إن هنالك متغيرات منها ما هو اجتماعي ومنها ما هو اقتصادي ومنها ما هو ثقافي هي التي أدت إلى هذه الاختلافات.
- وتعطي الفرضيات السابقة بمجموعها حلاً مقنعاً ومقبولاً لتلك المشكلة.

المنهج المتبع في الدراسة:

من الملاحظ في اليمن أن ما يسجل من ظواهر الزواج والطلاق والترمل في دوائر الأحوال المدنية أو في المحاكم أقل من الواقع بكثير، فالغالبية العظمى من الناس لا يعطوا لهذه الوثائق أهمية تذكر، وقد يكون السبب في ذلك راجعاً إلى قلة الوعي لدى السكان بأهمية مثل هذه الوثائق، إضافةً إلى الصعوبة في استخراجها وقلة الحاجة إلى استخدامها كما هو الحال في كثير من دول العالم، وإمكانية الحصول عليها وقت الطلب بطريقة معينة أو بأخرى، لذا فإنه سيتم في هذه الدراسة الاعتماد على نتائج تعدادي ١٩٩٤ و ٢٠٠٤م اللذين أنجزا بعد إعادة وحدة الوطن، ويتميز كل منهما بتحسين واضح في مستوى دقة البيانات وخاصةً تعداد ٢٠٠٤م (الجهاز المركزي للإحصاء، ١٩٩٧، والمخلافي، ٢٠٠٨، ص ٢٩٦). وسيتم استخدام المنهج الوصفي إلى جانب المنهج الإحصائي في هذه الدراسة التحليلية المقارنة، كما سيتم تزويدها بعدد من الخرائط والجداول والملاحق.

مجموعات الحالة الزوجية:

تمت الإشارة فيما سبق إلى أن الحالة الزوجية تشتمل على عدة حالات وهذه الحالات تتمثل في كل من العزاب والمتزوجين والمطلقين والأرامل، ويمكن توضيح أوضاع كل حالة من هذه الحالات في الجمهورية اليمنية كما يأتي:

أولاً: العزاب:

العزاب هم الفئة التي لم يسبق لها الزواج، ويُعرف الأعزب في الجمهورية اليمنية بأنه: هو الفرد - ذكراً كان أو أنثى - البالغ من العمر (١٠ سنوات فأكثر) الذي لم يسبق له الزواج في حياته إطلاقاً حتى ليلة الإسناد الزمني للتعداد (الجهاز المركزي للإحصاء، ٢٠٠٤، ص ٤٩). والجدول (١) يلخص حالة العزوبية في الجمهورية اليمنية:

جدول (١) توزيع العزاب من السكان ١٠ سنوات فأكثر، بموجب تعدادي ١٩٩٤ و ٢٠٠٤ م

التعداد	حضر %			ريف %			إجمالي %		
	ذكور	إناث	إجمالي	ذكور	إناث	إجمالي	ذكور	إناث	إجمالي
١٩٩٤	٥٠,٨	٤١,٩	٤٦,٩	٥٠,١	٣٧,٢	٤٣,٦	٥٠,٣	٣٨,٣	٤٤,٥
٢٠٠٤	٥٣,٢	٤٤,٠	٤٩,٠	٥٣,١	٤٢,٤	٤٧,٧	٥٣,٢	٤٢,٨	٤٨,١

المصدر: الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على الملحقين (١) و(٢)

وبالنظر إلى الجدول (١) يمكن تدوين الملاحظات الآتية:

(١) ارتفاع نسبة العزاب في اليمن بين تعدادي ١٩٩٤ و ٢٠٠٤م، فعلى مستوى إجمالي السكان ارتفعت النسبة من (٤٤,٥ %) إلى (٤٨,١ %)، وفي المناطق الحضرية ارتفعت النسبة من (٤٦,٩ %) إلى (٤٩,٠ %)، وفي المناطق الريفية ارتفعت من (٤٣,٦ %) إلى (٤٧,٧ %) ويعود هذا الارتفاع إلى ما يلي:

أ) انتشار التعليم وامتداد التحصيل العلمي لكلا الجنسين إلى ما بعد التعليم الجامعي، وزيادة الوعي بين السكان مما يؤدي إلى العزوف عن الزواج المبكر.

ب) صعوبة الظروف الاقتصادية التي تحول دون توفر متطلبات الزواج المادية.

(٢) انخفاض نسبة العزاب في المناطق الريفية عنها في المناطق الحضرية على مستوى التعدادين، ففي تعداد ١٩٩٤م بلغت النسبة (٤٣,٦ %) مقابل (٤٦,٩ %)، وفي تعداد ٢٠٠٤م بلغت (٤٧,٧ %) مقابل (٤٩,٠ %)، ولعل السبب في انخفاض نسبة العزاب في الريف وارتفاعها في الحضر يرجع إلى ارتفاع نسبة الأمية وقلة الوعي لدى سكان الريف قياساً بالمناطق الحضرية.

(٣) ارتفاع نسبة العزاب الذكور عن الإناث في التعدادين وذلك على جميع المستويات، ففي تعداد ١٩٩٤م بلغت النسبة على مستوى إجمالي السكان (٥٠,٣ %) للذكور مقابل (٣٨,٣ %) للإناث، وعلى مستوى الحضر بلغت (٥٠,٨ %) مقابل (٤١,٩ %)، وعلى مستوى الريف بلغت النسبة (٥٠,١ %) مقابل (٣٧,٢ %)، وفي تعداد ٢٠٠٤م بلغت النسبة المئوية لإجمالي السكان (٥٣,٢ %) للذكور مقابل (٤٢,٨ %) للإناث، وفي الحضر (٥٣,٢ %).

مقابل (٤٤,٠%)، وفي الريف بلغت (٥٣,١%) مقابل (٤٢,٤%)، ويعود السبب في ارتفاع نسبة العزاب من الذكور قياساً بالإناث العزاب إلى ما يأتي (مصطفى، ١٩٨٥، ص ١٠٤):

(أ) انشغال عدد كبير من الذكور بالتحصيل العلمي، وبسبب ذلك يلاحظ أنه في تعداد ٢٠٠٤م انخفضت نسبة الأمية بين الذكور (١٠ سنوات فأكثر) وارتفعت نسبة الالتحاق بالتعليم كذلك بين الذكور في الأعمار (٦-١٥ سنة)، بينما حدث العكس بالنسبة للإناث، ومن الملحق (٦) يلاحظ أن نسبة الأمية بين الذكور منخفضة جداً قياساً بالإناث، فهي (٢٩,٦%) مقابل (٦١,٦%)، أما نسبة الالتحاق فبلغت النسبة (٧٠,٨%) للذكور مقابل (٥٢,٩%) للإناث.

(ب) المغالة في المهور التي تنتشر في اليمن.

(ت) التكاليف الأخرى المرافقة التي يتحملها الشاب أثناء الزواج أو بعده. وبناءً على ذلك ينصرف هؤلاء الشباب من الذكور إلى تأمين مستقبلهم المادي قبل الإقدام على الزواج.

(ث) أن الحالة المادية أو التحصيل العلمي لا يشكلان عقبة تحول دون زواج الفتاة.

(ج) أن نظام تعدد الزوجات يعمل على إخراج عدداً من الإناث من حالة العزوبية إلى حالة الزواج وبالتالي يؤدي إلى ارتفاع نسبة المتزوجات.

وعلى مستوى المحافظات يلاحظ من الجدول (٢) والخارطة (١) وجود تشابه واختلاف في نسب العزاب ويمكن حصرها في ثلاثة مستويات بموجب تعداد ٢٠٠٤م وهي كما يأتي: (أ) **مستوى مرتفع** (٥٠% فأكثر): وصلت نسبة العزاب في هذا المستوى حدها الأعلى، وكانت هذه النسب المرتفعة في محافظات كل من: الجوف، مأرب، تعز، إذ وصلت النسب فيها إلى (٥٣,٩% و ٥٣,٠% و ٥١,٣%) على التوالي،

وربما يكون السبب في ارتفاع نسبة العزاب في محافظتي الجوف ومأرب يرجع إلى ما يأتي:

- ١) صعوبة الظروف الاقتصادية التي تحول دون توفير متطلبات الزواج المادية، فقد أظهرت نتائج المسح الوطني لظاهرة الفقر لعام ١٩٩٩م أن نسبة الأسر التي تعيش تحت خط الفقر المطلق في محافظتي الجوف ومأرب بلغت (٣٧,١٪ و ٢١,٨٪) على التوالي (الجهاز المركزي للإحصاء، ٢٠٠١).
- ٢) عدم الاستقرار في هاتين المحافظتين الناتج عن عوامل عديدة ولعل من أهمها ظاهرة الثأر.
- ٣) استقبال المحافظتين للوافدين اليمانيين وغيرهم من الأشقاء العرب ومن الأجانب للعمل في حقل التربية والتعليم وكذلك في مختلف فروع الوزارات، كما يعمل البعض ضمن شركات التنقيب عن النفط وغير ذلك من المشاريع التي تنشط في المحافظتين. أما بالنسبة لمحافظة تعز فهي لا تختلف عن محافظتي الجوف ومأرب في العامل الأول الذي أدى إلى ارتفاع نسبة العزاب وهو صعوبة الظروف الاقتصادية، بل يلاحظ من نتائج المسح المذكور سابقاً أنها تعاني بشكل أكبر إذ بلغت نسبة الأسر التي تعاني من الفقر (٤١,١٪)، أما السبب الثاني الذي أدى إلى ارتفاع نسبة العزاب في محافظة تعز فهو انتشار التعليم في هذه المحافظة إذ بلغت نسبة الملتحقين بالتعليم بالنسبة للأعمار (٦- ١٥ سنة) إلى (٧٤,٧٪) وهي بهذه النسبة تأتي بعد كل من أمانة العاصمة صنعاء (٨٤,٧٪) والعاصمة الاقتصادية عدن (٧٨,٨٪)، كما تتميز بانخفاض نسبة الأمية بين السكان (١٠ سنوات فأكثر) قياساً بالمحافظات الأخرى إذ تصل النسبة فيها إلى (٤١,٧٪) وهي بهذه النسبة تعد ثامن محافظة من حيث الانخفاض.

جدول (٢) توزيع العزاب (١٠ سنوات فأكثر) بحسب المحافظة- تعداد ٢٠٠٤م

المحافظة	النسبة %	المحافظة	النسبة %	المحافظة	النسبة %
الجوف	٥٣,٩	حجة	٤٨,١	صعدة	٤٦,٦
مأرب	٥٣,٠	إب	٤٨,٠	ريمة	٤٦,٤
تعز	٥١,٣	شبووة	٤٨,٠	المحويت	٤٦,١
أبين	٤٩,٧	عدن	٤٧,٨	عمران	٤٥,٤
لحج	٤٩,٥	الحديدة	٤٧,٣	حضر موت	٤٤,٩
البيضاء	٤٨,٤	الضالع	٤٧,٣	المهرة	٤٤,١
الأمانة	٤٨,٢	صنعاة	٤٦,٧	ذمار	٤٤,١
الجمهورية		٤٨,١			

المصدر: الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على الملحق (٣)

(ب) **مستوى متوسط** (٤٥ % إلى أقل من ٥٠ %) : يتواجد هذا المستوى في كل من: أبين، لحج، البيضاء، أمانة العاصمة، حجة، إب، شبوة، عدن، الحديدة، الضالع، صنعاء، صعدة، ريمة، المحويت، عمران، وبلغت النسبة المئوية للعزاب فيها (٤٩.٧ و ٤٩.٥ و ٤٨.٤ و ٤٨.٢ و ٤٨.١ و ٤٨.٠ و ٤٧.٨ و ٤٧.٣ و ٤٧.٣ و ٤٦.٧ و ٤٦.٦ و ٤٦.٤ و ٤٦.١ و ٤٥.٤) لكل منها على التوالي.

(ج) **مستوى منخفض** (أقل من ٤٥ %) : يوجد هذا المستوى في ثلاث محافظات هي: حضر موت، المهرة، ذمار، وبلغت النسب المئوية للعزاب في كل منها (٤٤.٩ % و ٤٤.١ % و ٤٤.١ %) على التوالي. ويلاحظ أنه باستثناء محافظة حضر موت التي تعد أقرب إلى المستوى المعتاد أو المتوسط فإن انخفاض نسبة العزاب في محافظتي المهرة وذمار يرجع إلى ارتفاع نسبة الأمية فيهما إذ بلغت (٤٣.٧ % و ٥٤.٥ %)، كما أن نسبة الالتحاق تنخفض في كل منهما إلى (٦٣.٨ % و ٥٦.٣ %) على التوالي.

ثانياً: المتزوجون:

المتزوج هو الشخص البالغ من العمر (١٠ سنوات فأكثر) ذكراً كان أو أنثى والذي في عصمته زوجة أو أكثر (للذكور) أو التي على ذمة رجل (للإناث) ليلة الإسناد الزمني للتعديد، ويعد الفرد متزوجاً إذا عقد قرانه حتى ولو لم يتم زفافه (الجهاز المركزي للإحصاء، ٢٠٠٤، ص ٤٩).

والزواج ظاهرة شرعية قانونية وليست حيوية مثل المواليد والوفيات، ولذلك فإن مقارنته على مستوى الدول تعترضها مشكلة التباين في الأنظمة المحددة له (السعدي، ١٩٨٠، ص ٢٤٠). وتتحقق بالزواج عدة أهداف إنسانية واجتماعية تتمثل بما يأتي (شجاع الدين، ٢٠٠١، ص ٣٢٥):

- (١) المحافظة على النوع البشري.
- (٢) بناء الأسرة وتربية الأبناء.
- (٣) المحافظة على الأنساب.
- (٤) توفير السكن النفسي والروحي وما ينشأ عنه من روح المودة والألفة بين الزوجين.
- (٥) المحافظة على سلامة المجتمع من الانحلال الأخلاقي والتفكك الاجتماعي.
- (٦) المحافظة على سلامة المجتمع من الأمراض التناسلية مع توفير فرص الإشباع الجنسي المشروع.
- (٧) تهذيب طبائع الأفراد وأخلاقهم بتأجج عاطفة الأبوة والأمومة وتمتين أواصر التعارف بين الأفراد في المجتمع عن طريق المصاهرة والقرباة. والجدول (٣) يلخص

توزيع المتزوجين في الجمهورية اليمنية، ويلاحظ منه ما يأتي:

جدول (٣) توزيع المتزوجين من السكان (١٠ سنوات فأكثر)، بموجب تعدادي ١٩٩٤ و ٢٠٠٤

التعداد	حضر			ريف			إجمالي %		
	ذكور	إناث	إجمالي	ذكور	إناث	إجمالي	ذكور	إناث	إجمالي
١٩٩٤	٤٦,	٤٩,١	٤٧,	٤٧,	٥٤,٤	٥٠,٩	٤٧,٢	٥٣,٢	٥٠,١
	٧	٤٧,	٤٤,	٤٤,	٤٩,٥	٤٧,٠	٤٤,٣	٤٨,٨	٤٦,٥
٢٠٠٤	١	١	٤٥,٥	٤	٤٩,٥	٤٧,٠	٤٤,٣	٤٨,٨	٤٦,٥

المصدر: الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على الملحقين (١) و(٢).

١. تراجع نسب الزواج في اليمن بين تعدادي ١٩٩٤ و٢٠٠٤م على جميع المستويات، فعلى المستوى العام لإجمالي السكان انخفضت النسبة من (٥٠,١ %) إلى (٤٦,٥) %، وعلى مستوى الحضر انخفضت النسبة من (٤٧,٨ %) إلى (٤٥,٥) %، وعلى مستوى المناطق الريفية انخفضت هذه النسبة من (٥٠,٩ %) إلى (٤٧,٠) %، ويمكن تفسير هذا التراجع بالأسباب الآتية:

(أ) الأوضاع الاقتصادية والمعيشية الصعبة الناتجة عن بعض الظروف التي مرت بها اليمن في عقد التسعينيات مثل عودة معظم المغتربين بسبب أزمة الخليج العربي، والحرب الأهلية، وكذلك مشكلات السكن.

(ب) انتشار التعليم بين السكان، وخاصةً بين الإناث، مما أدى إلى تأخير سن الزواج، إذ يلاحظ من الملحق (٥) أن العمر عند الزواج الأول ارتفع للذكور من سن (٢٤,٨ سنة) إلى (٢٥,٤ سنة)، وارتفع للإناث من سن (٢٠,٧ سنة) إلى (٢٢,١ سنة).

٢. إن نسبة المتزوجات من الإناث أعلى من نسبة المتزوجين من الذكور في التعدادين، وينطبق هذا على كل المستويات، ففي تعداد ١٩٩٤م يلاحظ من الجدول (٢) أنه على مستوى إجمالي السكان بلغت النسبة (٥٣,٢ %) للإناث مقابل (٤٧,٢) % للذكور، وعلى مستوى الحضر بلغت (٤٩,١) % مقابل (٤٦,٧) %، وعلى مستوى الريف (٥٤,٤) % مقابل (٤٧,٤) %، أما في تعداد ٢٠٠٤م فقد بلغت النسبة على مستوى إجمالي السكان (٤٨,٨) % مقابل (٤٤,٣) %، وفي الحضر (٤٧,١) % مقابل (٤٤,١) %، وفي الريف (٤٩,٥) % مقابل (٤٤,٤) %، ويعود السبب في ارتفاع نسبة المتزوجات من الإناث قياساً بالمتزوجين من الذكور إلى ما يأتي:

(أ) هجرة بعض الذكور المتزوجين إلى خارج القطر مع بقاء زوجاتهم في اليمن.

(ب) تعدد الزوجات المنتشر في اليمن، ولكن للأسف فإن التعداد اليمني لا يعطي بيانات حول تعدد الزوجات في اليمن، ولذلك يكون من الصعب الحكم على مدى أثره أو اتجاهاته.

(ت) الزواج المبكر للإناث: إذ يبلغ متوسط عمر الأنثى عند الزواج (٢٢,١ سنة)، بينما يصل هذا المتوسط للذكور (٢٥,٤ سنة)، وهذا يعني أن الفرق في العمر عند الزواج بين الذكور والإناث يصل إلى أكثر من ثلاث سنوات (٣,٣ سنوات).

٣) إن نسبة السكان المتزوجين في الريف أعلى من نسبتهم في الحضر، ففي تعداد ١٩٩٤م بلغت النسبة (٥٠,٩ %) في الريف مقابل (٤٧,٨ %) في الحضر وفي تعداد ٢٠٠٤م بلغت النسبة (٤٧,٠ %) مقابل (٤٥,٥ %)، والسبب في ارتفاع نسبة المتزوجين في الريف يعود إلى أنه في المجتمعات الريفية يتجه الفلاحون إلى الزواج بشكل مبكر، إذ يرى الفلاح أن الزواج لن يزيد من تكاليفه شيئاً كثيراً بالنظر إلى الفائدة التي تعود عليه من الزوجة التي تشاركه في عمله طوال النهار، كما أنه لا يجد فائدة في الانتظار طويلاً - بعكس الحال لرجل المدينة - لأنه لا ينتظر ترقية أو علاوات أو زيادة مرتبه مما يجعله يفكر في تأخير الزواج، كما أن البيئة التي تسود في الريف تدفع الأب إلى تزويج بناته في سن مبكرة (هاشم، ١٩٦٤، ص ٣٧١).

أما على مستوى المحافظات فيلاحظ من الجدول (٤) والخارطة (٢) وجود تشابه واختلاف في نسب المتزوجين ويمكن حصرها في ثلاثة مستويات تتمثل بما يأتي:

جدول (٤) توزيع المتزوجين (١٠ سنوات فأكثر) بحسب المحافظة- تعداد ٢٠٠٤م

المحافظة	النسبة %	المحافظة	النسبة %	المحافظة	النسبة %
ذمار	٥٠,٢	ريمة	٤٧,٣	البيضاء	٤٦,٣
عمران	٥٠,١	الضالع	٤٧,٣	عدن	٤٤,٩
المهرة	٤٩,٠	الأمانة	٤٧,٠	لحج	٤٤,٦
صنعاء	٤٨,٤	شبوة	٤٧,٠	أبين	٤٤,٢
حضر موت	٤٨,٤	حجة	٤٦,٩	تعز	٤٢,٩
صعدة	٤٨,٣	الحديدة	٤٦,٨	مأرب	٤٢,٤
المحويت	٤٨,٢	إب	٤٦,٤	الجوف	٤٠,٤
الجمهورية	٤٦,٥				

المصدر: الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على الملحق (٣)

أ) مستوى مرتفع (٥٠ ٪ فأكثر): يلاحظ أن هذا المستوى يتمثل فقط بكل من محافظة ذمار (٥٠,٢ ٪) ومحافظة عمران (٥٠ ٪) ولعل السبب في ارتفاع نسبة المتزوجين في هاتين المحافظتين يعود إلى ارتفاع نسبة الأمية فيهما إذ تصل إلى (٥٤,٥ ٪ و ٥٢,٠ ٪)، كما أن نسبة الالتحاق بالتعليم تنخفض في هاتين المحافظتين إلى (٥٦,٣ ٪ و ٦٣,٣ ٪) في كل منهما على التوالي.

ب) مستوى متوسط (٤٥ ٪ إلى أقل من ٥٠ ٪) : يوجد هذا المستوى في ثلاثة عشرة محافظة تتمثل في كل من: المهرة، صنعاء، حضرموت، صعدة، المحويت، ريمة، الضالع، أمانة العاصمة، شبوة، حجة، الحديدة، إب، البيضاء، وبلغت النسب المئوية فيها (٤٨,٤ و ٤٨,٣ و ٤٨,٢ و ٤٧,٣ و ٤٧,٣ و ٤٧,٠ و ٤٧,٠ و ٤٦,٩ و ٤٦,٨ و ٤٦,٤ و ٤٦,٣) في كل منها على التوالي.

ج) مستوى منخفض (أقل من ٤٥ ٪): يتواجد هذا المستوى في كل من: عدن، لحج، أبين، تعز، مأرب، الجوف، وبلغت النسبة المئوية في هذه المحافظات (٤٤,٩ و ٤٤,٦ و ٤٤,٢ و ٤٢,٩ و ٤٢,٤ و ٤٠,٤) على التوالي. ويرجع انخفاض نسبة المتزوجين في محافظات كل من: عدن ولحج وأبين إلى انتشار التعليم في هذه المحافظات إذ أن عدن تأتي في مقدمة محافظات الجمهورية من حيث انخفاض نسبة الأمية (٢٠,٣ ٪) كما أن محافظتي أبين ولحج تأتيان في المرتبتين الرابعة والخامسة بعد كل من أمانة العاصمة صنعاء (٢١,٩ ٪) ومحافظة حضرموت (٣١,٦ ٪) إذ بلغت نسبة الأمية في أبين ولحج (٣٦,٦ ٪ و ٣٨,٦ ٪) على التوالي.

أما بالنسبة لمحافظة تعز ومأرب والجوف فقد سبق ذكر الأسباب التي أدت إلى ارتفاع نسبة العزاب فيها ، وهذه الأسباب هي التي أدت إلى انخفاض نسبة المتزوجين في هذه المحافظات.

ثالثاً: المطلقون:

المطلق هو الشخص البالغ من العمر (١٠ سنوات فأكثر) - ذكراً كان أو أنثى- والذي سبق له الزواج وانتهى زواجه بالطلاق قبل ليلة الإسناد الزمني للتعداد، ولم يكن في عصمته زوجة أخرى في تلك الليلة، وكذلك من طلقت ولم تتزوج بعد ذلك حتى ليلة الإسناد الزمني للتعداد، وإذا كان للفرد الذكر زوجتان توفيت إحدهما وطلقت الأخرى في تاريخ لاحق لوفاة الزوجة الأولى فيعتبر مطلقاً (الجهاز المركزي للإحصاء، ص ٤٩).

الطلاق ظاهرة خطيرة لها آثارها المدمرة على الأبناء والأخلاق واستقرار الحياة بوجه عام، وتمثل هذه الظاهرة ثمرة طبيعية للأمية الدينية في فهم العلاقة الزوجية (أمينة الجابر، ٢٠٠١، ص ٣٩ - ٧٤). وتعد ظاهرة الطلاق حالياً من أهم الظواهر الاجتماعية وأكثرها حساسيةً وضرراً بالمجتمع نظراً لإفرازاتها النفسية والمادية والخلقية، فالأصل في الزواج استقراراً لحياة الزوجية التي حرص عليها الإسلام كفاية من غاياته، كما أن الزواج عقد إنما يعقد للدوام، ويجعل الزوجان من البيت مهدياً يأويان إليه وينعمان في ظلاله في تنشئة أولادهما تنشئةً صالحة (المالكي، ٢٠٠١، ص ٧). وإذا كان الزواج يعد أساساً لبناء العائلة ويزيد من معدلات الخصوبة، فإن الطلاق ينهي هذا البناء وبالتالي فإنه يخفض هذه المعدلات (زيني، ١٩٨٠، ص ٣٠٧).

إن أقل الآثار التي يسببها هذا التفكك بين الزوجين يتمثل بانتشار الانحراف بين الأولاد، إضافةً إلى أنه يسبب اختلالاً في كثير من قيم المجتمع وثقافته، وأثراً معيقاً في سبيل تحقيق أهداف التنمية في هذا المجتمع (الصنيع، ٢٠٠١م، صص ٧٥ - ١٠٦).

وللتعرف على حالة الطلاق في الجمهورية اليمنية يلاحظ من الجدول (٥) ما يأتي:

جدول (٥) توزيع المطلقين من السكان ١٠ سنوات فأكثر، بموجب تعدادي ١٩٩٤ و ٢٠٠٤ م

التعداد	حضر %			ريف %			إجمالي %		
	ذكور	إناث	إجمالي	ذكور	إناث	إجمالي	ذكور	إناث	إجمالي
١٩٩٤	٠,٩	١,٩	١,٣	٠,٧	١,٣	١,٠	٠,٧	١,٤	١,١
٢٠٠٤	٠,٨	١,٩	١,٣	٠,٧	١,٣	١,٠	٠,٧	١,٤	١,١

المصدر: الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على الملحقين (١) و (٢)

١) ثبات نسبة المطلقين في اليمن بين تعدادي ١٩٩٤ و ٢٠٠٤م إذ بلغت النسبة لإجمالي السكان (١.١% و ١.١%)، بينما بلغت للذكور (٠.٧% و ٠.٧%)، وللإناث (١.٤% و ١.٤%)، وقد يرجع السبب في ثبات نسب الطلاق إلى بقاء العلاقات الاجتماعية بين السكان بشكل جيد.

٢) إنَّ نسبة الإناث المطلقات أكثر من نسبة المطلقين الذكور، ويوجد هذا التباين بين الذكور والإناث على مختلف المستويات، فعلى مستوى إجمالي السكان بلغت النسبة (١.٤%) للإناث مقابل (٠.٧%) للذكور، وفي المناطق الريفية بلغت (١.٣%) مقابل (٠.٧%)، وفي المناطق الحضرية بلغت (١.٩%) مقابل (٠.٨%)، ويرجع انخفاض نسبة المطلقين الذكور عن الإناث إلى ما يأتي:

- أ) إنَّ الذكور ربما كانوا أسرع في زواجهم التالي للطلاق من الإناث.
- ب) إنَّه لا بد وأن يكون بين الذكور المهاجرين إلى خارج القطر عدداً من المطلقين الذكور.
- ت) يفضل كثير من الذكور المطلقين والأرامل الزواج من الإناث العازبات، وهذا يقلل من فرص إعادة الزواج بالنسبة للإناث المطلقات.
- ٤) إنَّ نسبة المطلقين في الحضر كانت أعلى من الريف، إذ بلغت النسبة في الحضر (١.٣%) مقابل (١.٠%) في الريف، والنسبة هي نفسها ثابتة في التعدادين. ويرجع انخفاض نسبة الطلاق في الأرياف عن المناطق الحضرية إلى:
- ٥) أ) الترابط الأسري في الأرياف بحيث تتم عمليات الزواج ضمن هذا الترابط وبالتالي يكون تجنب الطلاق حفاظاً على هذه العلاقات الأسرية.

ب) بساطة العيش في الأرياف، فإذا ما حدث سوء تفاهم بين الزوجين يتم اللجوء إلى الزواج بأخرى مع بقاء الأولى، بينما غلاء المعيشة وتعدد متطلبات السكان الحضري تقف عقبة تحول بين الرجل والزواج بأكثر من واحدة.

أما على مستوى المحافظات فيلاحظ من الجدول (٦) والخارطة (٣) وجود تشابه واختلاف في نسب المطلقين ويمكن حصرها في ثلاثة مستويات هي:

جدول (٦) توزيع المطلقين (١٠ سنوات فأكثر) بحسب المحافظة- تعداد ٢٠٠٤م

المحافظة	النسبة %	المحافظة	النسبة %	المحافظة	النسبة %
الجوف	٣,٠	الحديدة	١,١	ذمار	٠,٩
عدن	٢,١	تعز	١,١	المحويت	٠,٩
المهرة	١,٩	شبوة	١,١	البيضاء	٠,٨
حضر موت	١,٦	ريمة	١,١	الضالع	٠,٨
مأرب	١,٣	لحج	١,٠	حجة	٠,٧
صعدة	١,٢	الأمانة	١,٠	صنعا	٠,٧
أبين	١,١	إب	٠,٩	عمران	٠,٥
الجمهورية	١,١				

المصدر: الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على الملحق (٣)

١) مستوى مرتفع (٢% فأكثر): يوجد هذا المستوى في محافظة الجوف (٣.٠%) ومحافظة عدن (٢.١%)، ولعل السبب في ارتفاع نسبة الطلاق في هاتين المحافظتين يرجع في جزء منه إلى الظروف المعيشية الصعبة إذ بلغت نسبة الأسر التي تعاني من الفقر المطلق (٣٧.١% و٣٢.٠%) لكل منهما على التوالي، كما أن تدني المستوى التعليمي في محافظة الجوف قد يكون سبباً ثانياً يضاف إلى الظروف المعيشية إذ ارتفعت نسبة الأمية إلى (٥٩.٤%) وانخفضت نسبة الملتحقين في التعليم في الأعمار (١٠ سنوات فأكثر)

إلى (٤٩,٢%)، أما بالنسبة لمحافظة عدن فإن ارتفاع نسب المطلقين فيها يرجع إلى الظروف المعيشية الصعبة، وقلّة الترابط الأسري الذي تتميز به المدن على اعتبار أن محافظة عدن كلها منطقة حضرية (المحافظة المدينة)، كما تتميز بأنها منطقة جاذبة للمهاجرين، ولا شك أن من بين الوافدين إليها عدداً من المطلقين، ولأنها منطقة غير طاردة للسكان فهذا يعني بقاء المطلقين من أبناء المحافظة فيها.

(٢) مستوى متوسط (١% إلى أقل من ٢%) : يوجد هذا المستوى في كل من: المهرة، حضرموت، مأرب، صعدة، أبين، الحديدية، تعز، شبوة، ريمة، لحج، الأمانة، وبلغت النسب المئوية فيها: (١,٩ و ١,٦ و ١,٣ و ١,٢ و ١,١ و ١,١ و ١,١ و ١,١ و ١,١ و ١,٠ و ١,٠) على التوالي.

(٣) مستوى منخفض (أقل من ١%) : يوجد هذا المستوى في ثمان محافظات هي: إب، ذمار، المحويت، البيضاء، الضالع، حجة، صنعاء، عمران، وبلغت النسب المئوية فيها (٠,٩ و ٠,٩ و ٠,٨ و ٠,٨ و ٠,٧ و ٠,٧ و ٠,٥) على التوالي، ويرجع انخفاض نسب الطلاق في هذه المحافظات إلى كونها طاردة للسكان، ولا شك في أن عدداً من المطلقين قد خرجوا مع المهاجرين من هذه المحافظات، كما أن للترابط الأسري دوراً في الحفاظ على العلاقات الزوجية في هذه المحافظات.

رابعاً: الترمّل:

الأرمل هو الفرد - ذكراً كان أو أنثى - البالغ من العمر (١٠ سنوات فأكثر) الذي توفيت زوجته ولم يتزوج بعدها مرةً أخرى حتى ليلة الإسناد الزمني للتعداد، أو من توفي زوجها ولم يتزوج مرةً أخرى بعد وفاته حتى ليلة الإسناد الزمني للتعداد. وإذا كان للفرد الذكر زوجتان إحداهما طلقت وتوفيت الأخرى في تاريخ لاحق لطلاق الزوجة الأولى فيعتبر أرملاً (الجهاز المركزي للإحصاء ص ٤٩). ويلاحظ انتشار النساء الأرامل أكثر من الرجال الأرامل لأن الرجال يتزوجون مؤخراً ولهم نسب وفيات أعلى كما يلاحظ عليهم أنهم يعيدون الزواج أكثر من النساء (كلارك، ١٩٨٤، ص ١٣٤). والجدول (٧) يلخص نسب الترمّل في الجمهورية اليمنية كما يأتي:

جدول (٧) توزيع الأراامل من السكان ١٠ سنوات فأكثر، بموجب تعدادي ١٩٩٤ و٢٠٠٤م

التعداد	حضر %			ريف %			إجمالي %		
	ذكور	إناث	إجمالي	ذكور	إناث	إجمالي	ذكور	إناث	إجمالي
١٩٩٤	١,١	٦,٨	٣,٦	١,٥	٦,٨	٤,٢	١,٤	٦,٨	٤,٠
٢٠٠٤	١,٠	٦,٣	٣,٤	١,٣	٦,٣	٣,٨	١,٢	٦,٣	٣,٧

المصدر: الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على الملحقين (١) و(٢)

- (١) أن نسبة الترميل قد أخذت بالانخفاض بين التعدادين، إذ انخفضت من (٤.٠ %) في تعداد ١٩٩٤م إلى (٣.٧ %) في تعداد ٢٠٠٤م، وقد يكون السبب في انخفاض نسبة الترميل بين التعدادين هو تحسن في الوضع الصحي.
- (٢) أن نسبة الترميل في الريف كانت أعلى من الحضر وذلك على مستوى التعدادين، ففي تعداد ١٩٩٤م بلغت النسبة في الريف (٤.٢ %) مقابل (٣.٦ %) في الحضر، وفي تعداد ٢٠٠٤م بلغت النسبة في الريف (٣.٨ %) مقابل (٣.٤ %) في الحضر، ويرجع ذلك إلى تحسن الوضع الصحي في المدن.
- (٣) وجود ارتفاع كبير في نسبة الإناث المترملات قياساً بالذكور في التعدادين وعلى جميع المستويات، ففي تعداد ١٩٩٤م بلغت نسبة الإناث المترملات في الجمهورية (٦.٨ %) مقابل (١.٤ %) من الذكور، وعلى مستوى الريف بلغت النسبة (٦.٨ %) مقابل (١.٥ %)، وعلى مستوى الحضر بلغت (٦.٨ %) مقابل (١.١ %)، أما في تعداد ٢٠٠٤م فكانت النسبة المئوية لإجمالي السكان (٦.٣) مقابل (١.٢ %)، وفي الريف (٦.٣) مقابل (١.٣ %)، وفي الحضر (٦.٣) مقابل (١.٠ %)، ويرجع السبب في زيادة نسبة الإناث المترملات إلى ما يأتي:
- أ) زيادة متوسط عمر الإناث عن متوسط عمر الذكور، إذ يلاحظ من الملحق (٤) أن هذا المتوسط بلغ في تعداد ١٩٩٤م (٥٩.١ سنة) للإناث مقابل (٥٥.٨ سنة) للذكور، وفي تعداد ٢٠٠٤م بلغ (٦٢.٠ سنة) مقابل (٦٠.٢ سنة)

اختلاف متوسط سن الزواج بين الجنسين: إذ أن الذكور غالباً ما يتزوجون في أعمار أكبر من الإناث. وبالنظر إلى الملحق (٥) يلاحظ أن متوسط العمر عند الزواج الأول في اليمن ينخفض بين الإناث أكثر من الذكور ففي تعداد ١٩٩٤م بلغ (٢٠,٧ سنة) للإناث مقابل (٢٤,٨ سنة) للذكور، وفي تعداد ٢٠٠٤م بلغ (٢٢,١ سنة) مقابل (٢٥,٤ سنة) وهذا يعني أن الإناث يتزوجن في أعمار مبكرة، فإذا تم إضافة الفارق بين الجنسين في متوسط العمر عند الزواج إلى الفارق في متوسط العمر (توقع الحياة عند الميلاد بالسنوات) فإن هذا يزيد من المدة التي تقضيها النساء في الترميل والتي وصلت إلى أكثر من سبع سنوات في تعداد ١٩٩٤م وإلى حوالي خمس سنوات في تعداد ٢٠٠٤م. وتجدر الإشارة هنا إلى أن الفارق الكبير في السن بين الزوجين لا يرفع من نسبة الإناث الأرمال فحسب وإنما يعد واحداً من الأسباب التي ترفع من نسب الطلاق (أمينة الجابر، ١٩٨٥، ص ١٢). وتجدر الإشارة هنا إلى أنه إذا كان الانخفاض في العمر المتوسط عند الزواج الأول هو الأعلى في اليمن، إلا أن هذا الانخفاض هو خاصية تميز الدول العربية (اليونسكو الإقليمي، ١٩٨٥، ص ١٢).

(ب) ارتفاع معدل الوفيات الخام بين الذكور أكثر من الإناث على جميع المستويات، ومن الملحق (٦) يلاحظ أن المعدل على مستوى إجمالي السكان بلغ (٩,٥ بالألف) للذكور مقابل (٨,٥ بالألف) للإناث، وفي الريف بلغ المعدل (٩,٩ بالألف) مقابل (٨,٩ بالألف) أما في الحضر فقد بلغ (٨,٦ بالألف) مقابل (٧,٣ بالألف).

لا شك أن الحروب الأهلية المتعددة في اليمن قد فتكت بأعداد كبيرة من الذكور المتزوجين والذين كانوا في سن الشباب أثناء تلك الحروب وشاركوا فيها، وخاصة الحرب الطويلة التي تلت ثورة السادس والعشرين من سبتمبر عام ١٩٦٢م، والتي استمرت حوالي سبع سنوات (أسعد المخلافي، ١٩٩١، ص ١٥). إن مشاركة الشباب من الذكور المتزوجين في تلك الحروب قد أدى إلى بقاء عدد كبير من زوجاتهم في حالة ترميل بقية حياتهن (عدم إعادة الزواج).

ت) إن المترملين من الذكور يتزوجون مرة أخرى بنسبة أعلى من المترملات خاصة وأن الشائع في اليمن هو أن المطلقين والمترملين من الذكور يفضلون إعادة الزواج من الإناث العزاب، وهذا مما يقلل من فرص إعادة الزواج بالنسبة للأرامل والمطلقات من الإناث.

ث) إنه لا بد أن يكون بين الذكور المهاجرين إلى خارج القطر عدد من الذكور المترملين.

ج) أما على مستوى المحافظات فيلاحظ من الجدول (٨) والخارطة (٤) وجود تشابه واختلاف في نسب الترميل ويمكن حصرها في ثلاثة مستويات، وهي كما يأتي:

جدول (٨) توزيع الأرامل (١٠ سنوات فأكثر) بحسب المحافظة- تعداد ٢٠٠٤م

المحافظة	النسبة %	المحافظة	النسبة %	المحافظة	النسبة %
ريمة	٤,٤	تعز	٤,٠	المهرة	٣,٥
المحويت	٤,٣	لحج	٤,٠	عمران	٣,٤
الحديدة	٤,٣	الضالع	٤,٠	صعدة	٣,٣
حزموت	٤,٢	إب	٣,٨	شبوة	٣,٠
عدن	٤,١	صنعا	٣,٦	الأمانة	٢,٧
نمار	٤,١	البيضاء	٣,٦	مأرب	٢,٤
أبين	٤,٠	حجة	٣,٥	الجوف	١,٥
الجمهورية		٣,٧			

المصدر: الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على الملحق (٣)

(١) **مستوى مرتفع** (٤ % فأكثر) : يوجد هذا المستوى في عشر محافظات وهي: ريمة، المحويت، الحديدة، حضرموت، عدن، ذمار، أبين، تعز، لحج، الضالع، إذ بلغت النسب المئوية فيها (٤.٤ و ٤.٣ و ٤.٣ و ٤.٢ و ٤.١ و ٤.١ و ٤.٠ و ٤.٠ و ٤.٠ و ٤.٠) على التوالي، وربما يرجع هذا الارتفاع في الترميل إلى ارتفاع معدل الوفيات، والحروب الأهلية التي حدثت في اليمن، وكذلك الاختلاف الكبير في العمر المتوسط بين الذكور والإناث بين الزوجين.

(٢) **مستوى متوسط** (٣ % إلى أقل من ٤%) : يوجد هذا المستوى في ثمان محافظات هي: إب، صنعاء، البيضاء، حجة، المهرة، عمران، صعده، شبوة، وبلغت النسب المئوية فيها (٣.٨ و ٣.٦ و ٣.٦ و ٣.٥ و ٣.٥ و ٣.٤ و ٣.٣ و ٣.٠) على التوالي.

(٣) **مستوى منخفض** (أقل من ٣ %) : يوجد هذا المستوى في كل من أمانة العاصمة ومأرب والجوف إذ بلغت النسب فيها: (٢.٧% و ٢.٤% و ١.٥%) على التوالي، ولعل السبب في انخفاض نسبة الترميل في أمانة العاصمة يرجع إلى تحسن المستوى الصحي فيها، أما بالنسبة لمحافظة مأرب والجوف فربما يرجع إلى إهمال تسجيل كبار السن وخاصة الأراامل منهم.

يتضح من دراسة المستويات بحسب حالة الترميل أن هنالك مشكلة كبيرة وخطيرة وتتمثل في أن عشر من محافظات الجمهورية العشرين تعاني من ارتفاع كبير في نسب هذه الظاهرة، وتمثل هذه المحافظات النصف من عدد المحافظات، كما تمثل أكثر من نصف مساحة وسكان اليمن، إذ تحتوي على ما يقارب (٥٤ %) من المساحة و(٥١ %) من إجمالي السكان (أسعد المخلافي، ١٩٩١، ص ص ٢١ - ٥٠).

ولاشك في أن هذه المشكلة تستوجب من الدولة الدراسة التفصيلية المتعمقة لمعرفة الأسباب ووضع الحلول السليمة التي تعمل على تخفيضها إلى أدنى مستوياتها المشاهدة في المجتمعات الأخرى.

الاستنتاجات والتوصيات:

أولاً: الاستنتاجات:

بعد أن تم الانتهاء من هذه الدراسة التي استخدمت كل ما توفر لها من البيانات في تعدادي الجمهورية اليمنية لعامي ١٩٩٤ و ٢٠٠٤م في الكشف عن أوضاع الحالة الزوجية في اليمن فقد توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

- (١) تزايد نسبة العزاب في الجمهورية اليمنية بين تعدادي ١٩٩٤ و٢٠٠٤م من (٤٤,٥ %) إلى (٤٨,١ %).
- (٢) انخفاض نسبة العزاب في المناطق الريفية عنها في المناطق الحضرية على مستوى التعدادين، ففي تعداد ١٩٩٤ بلغت النسبة (٤٣,٦ %) في الريف مقابل (٤٦,٩ %) في الحضر، وفي تعداد ٢٠٠٤م بلغت هذه النسبة (٤٧,٧ %) مقابل (٤٩,٠ %).
- (٣) ارتفاع نسبة العزاب الذكور عن الإناث وذلك على مستوى الريف أو الحضر أو إجمالي السكان، ففي تعداد ١٩٩٤م بلغت النسبة للذكور (٥٠,١ % و ٥٠,٣ % بينما انخفضت النسبة للإناث إلى (٣٧,٢ % و ٤١,٩ % و ٣٨,٣ %) في المستويات الثلاثة على التوالي، وفي تعداد ٢٠٠٤م بلغت النسبة للذكور (٥٣,١ % و ٥٣,٢ % و ٥٣,٢ %)، بينما انخفضت النسبة للإناث إلى (٤٢,٤ % و ٤٤,٠ % و ٤٢,٨ %) على التوالي.
- (٤) إن أعلى نسبة للعزاب على مستوى المحافظات بموجب تعداد ٢٠٠٤م كانت في محافظات الجوف ومأرب وتعز، إذ وصلت النسب فيها إلى (٥٣,٩ % و ٥٣,٠ % و ٥١,٣ %) لكل منها على التوالي.
- (٥) إن أدنى نسبة للعزاب كانت في ثلاث محافظات هي: حضرموت، المهرة، ذمار، وبلغت النسب للعزاب فيها (٤٤,٩ % و ٤٤,١ % و ٤٤,١ %) على التوالي.
- (٦) تراجع نسب الزواج في اليمن بين تعدادي ١٩٩٤ و٢٠٠٤م على جميع المستويات، فعلى المستوى العام لإجمالي السكان انخفضت النسبة من (٥٠,١ %) إلى (٤٦,٥ %)، وعلى مستوى الحضر انخفضت النسبة من (٤٧,٨ %) إلى (٤٥,٥ %)، وعلى مستوى المناطق الريفية انخفضت هذه النسبة من (٥٠,٩ %) إلى (٤٧,٠ %).
- (٧) إن نسبة المتزوجات من الإناث أعلى من نسبة المتزوجين الذكور في التعدادين، وينطبق هذا على كل المستويات، ففي تعداد ١٩٩٤م بلغت النسبة على مستوى إجمالي السكان (٥٣,٢ %) للذكور مقابل (٤٧,٢ %) للإناث، وعلى مستوى الحضر بلغت (٤٩,١ %) مقابل (٤٦,٧ %)، وعلى مستوى الريف بلغت النسبة (٥٤,٤ %) مقابل (٤٧,٤ %). أما في تعداد ٢٠٠٤م فقد بلغت النسبة على مستوى إجمالي السكان (٤٨,٨ %) مقابل (٤٤,٣ %)، وفي الحضر (٤٧,١ %) مقابل (٤٤,١ %)، وفي الريف (٤٩,٥ %) مقابل (٤٤,٤ %).

٨) إنَّ نسبة السكان المتزوجين في الريف أعلى من نسبتهم في الحضر، ففي تعداد ١٩٩٤م بلغت النسبة (٥٠,٩ %) في الريف مقابل (٤٧,٨ %) في الحضر وفي تعداد ٢٠٠٤م بلغت النسبة (٤٧,٠ %) مقابل (٤٥,٥ %).

٩) إنَّ أعلى نسبة مئوية للمتزوجين بموجب تعداد ٢٠٠٤م كانت في كل من محافظة ذمار ومحافظة عمران إذ بلغت النسبة في كل منهما (٥٠,٢%) و (٥٠%) على التوالي.

١٠) أن أدنى نسبة مئوية للمتزوجين كانت في كل من: عدن، لحج، أبين، تعز، مأرب، الجوف، وبلغت النسبة في هذه المحافظات: (٤٤,٩ % و ٤٤,٦ % و ٤٤,٢ % و ٤٢,٩ % و ٤٢,٤ % و ٤٠,٤ %) على التوالي.

١١) لوحظ من خلال هذه الدراسة أن الزواج المبكر هو السائد في اليمن وخاصةً بالنسبة للإناث: إذ بلغ متوسط عمر الأنثى عند الزواج (٢٢,١ سنة)، بينما يصل هذا المتوسط للذكور (٢٥,٤ سنة)، وهذا يعني أن الفرق في العمر عند الزواج بين الذكور والإناث يصل إلى أكثر من ثلاث سنوات (٣,٣ سنوات).

١٢) ثبات نسبة المطلقين في اليمن بين تعدادي ١٩٩٤م و ٢٠٠٤م إذ بلغت النسبة لإجمالي السكان (١,١ % و ١,١ %)، بينما بلغت للذكور (٠,٧ و ٠,٧)، وللإناث (١,٤ و ١,٤).

١٣) إنَّ نسبة الإناث المطلقات أكثر من نسبة المطلقين من الذكور، ويوجد هذا التباين بين الذكور والإناث على مختلف المستويات، فعلى مستوى إجمالي السكان بلغت النسبة (١,٤ %) للإناث مقابل (٠,٧ %) للذكور، وفي المناطق الريفية بلغت النسبة (١,٣ %) مقابل (٠,٧ %)، وفي المناطق الحضرية بلغت النسبة (١,٩ %) مقابل (٠,٨ %).

١٤) إنَّ نسبة المطلقين في الحضر كانت أعلى من نسبة المطلقين في الريف، إذ بلغت النسبة في الحضر (١,٣ %) مقابل (١,٠ %) في الريف، وذلك في تعدادي ١٩٩٤م و ٢٠٠٤م (النسبة ثابتة في التعدادي).

١٥) أن أعلى نسبة مئوية للمطلقين بموجب تعداد ٢٠٠٤م كانت في كل من محافظة الجوف ومحافظة عدن إذ بلغت النسبة فيهما (٣,٠ % و ٢,١ %) على التوالي.

١٦) إنَّ أدنى نسبة مئوية للمطلقين كانت في محافظات كل من: ذمار، المحويت، البيضاء، الضالع، حجة، صنعاء، عمران، وبلغت النسب فيها (٠,٩ % و ٠,٩ % و ٠,٨ % و ٠,٨ % و ٠,٧ % و ٠,٧ % و ٠,٥ %) على التوالي.

١٧) إنَّ نسبة الترميل قد أخذت بالانخفاض بين التعدادين، إذ انخفضت من (٤,٠ %) في تعداد ١٩٩٤م إلى (٣,٧ %) في تعداد ٢٠٠٤م.

١٨) وجود ارتفاع كبير في نسبة الإناث المترملات قياساً بالذكور في التعدادين وعلى جميع المستويات، ففي تعداد ١٩٩٤م بلغت نسبة الإناث المترملات في الجمهورية (٦,٨ %) مقابل (١,٤ %) من الذكور، وعلى مستوى الريف بلغت النسبة (٦,٨ %) مقابل (١,٥ %)، وعلى مستوى الحضر بلغت النسبة (٦,٨ %) مقابل (١,١ %)، أما في تعداد ٢٠٠٢م فكانت النسبة لإجمالي السكان (٦,٣ %) مقابل (١,٢ %)، وفي الريف (٦,٣ %) مقابل (١,٣ %)، وفي الحضر (٦,٣ %) مقابل (١,٠ %).

١٩) إنَّ نسبة الترميل في الريف كانت أعلى من الحضر وذلك على مستوى التعدادين، ففي تعداد ١٩٩٤م بلغت النسبة في الريف (٤,٢ %) مقابل (٣,٦ %) في الحضر، وفي تعداد ٢٠٠٤م بلغت النسبة في الريف (٣,٨ %) مقابل (٣,٤ %) في الحضر.

٢٠) أن أعلى نسبة مئوية للترمل بموجب تعداد ٢٠٠٤م بلغت في كل من محافظة ريمة، المحويت، الحديدة، حضرموت، عدن، ذمار، أبين، تعز، لحج، الضالع، إذ بلغت النسب المئوية فيها (٤,٤ و ٤,٣ و ٤,٣ و ٤,٢ و ٤,١ و ٤,١ و ٤,٠ و ٤,٠ و ٤,٠ و ٤,٠) على التوالي.

٢١) إنَّ أدنى نسبة مئوية للترمل كانت في محافظات كل من: أمانة العاصمة ومأرب والجوف إذ بلغت النسب فيها: (٢,٧ % و ٢,٤ % و ١,٥ %) في كل منها على التوالي.

ثانياً: التوصيات

في ضوء ما تم التوصل إليه من نتائج في هذه الدراسة فإن الباحث يضع مجموعة من التوصيات والتي يرى أنها ربما تحدد من المشكلات الناجمة عن بعض الأوضاع الزوجية في الجمهورية اليمنية وتتمثل بما يأتي:

(١) وضع قانون يحدد العمر عند الزواج بما لا يقل عن (١٨ سنة) كما هو الحال في كثير من الدول، ومتابعة تطبيقه، ومنع تجاوزه، وهذا سيؤدي إلى تقليص فترة الإنجاب التي يعد طولها أحد الأسباب الرئيسية التي تؤدي إلى زيادة النمو السكاني، كما سيكون لتطبيق مثل هذا القانون دور في صرف وجهة كل من الذكور والإناث نحو التعليم بدلاً عن التفكير في الزواج من سن العاشرة من العمر وليس هنالك من شك في أن التعليم سيعمل على تخفيض الخصوبة السكانية وتخفيض الوفيات وبالتالي تخفيض معدل الزيادة الطبيعية، كما سيعمل على تحسين المستوى المعيشي والصحي للسكان.

(٢) توعية السكان بأضرار المغالاة بالمهور، ويرى الباحث أن هنالك فوائد كثيرة لو أعيد العمل بما كان مطبقاً في السبعينيات من القرن الماضي من حيث تحديد المهر بالشكل الذي يتناسب مع قدرات كل الشباب الذين بلغوا السن القانونية للزواج بحيث يتمكن الجميع من الحصول على هذا الحق الإنساني والذي يعد سنة طبيعية للإنسان.

(٣) توعية السكان بأضرار الطلاق، وأن هذه الأضرار لا تقتصر على الزوجين فحسب وإنما يتعدى ذلك ليمتد بضرره الأكبر على الأولاد، فقد يجد كل من الزوج والزوجة بديلاً عن الآخر لكن أولادهما على الأغلب لا يجدون هذا البديل، وإنما يعيش معظمهم في أوضاع نفسية ومادية سيئة.

(٤) توعية السكان بمساوئ وجود فوارق كبيرة بين الزوجين في العمر عند الزواج، لأن هذه الفوارق غالباً ما تضاف إلى فارق متوسط الزيادة في توقع العمر للأنثى عن الذكر ليصبح مجموع تلك الفوارق عبارة عن حياة في ظل الترميل للأنثى.

- (٥) إيجاد ضمان اجتماعي من قبل الدولة لكل امرأة تعرضت لحالة الطلاق أو الترميل وليس لها معيل أو وظيفة تعيش منها.
- (٦) نشر مدارس التعليم العام الأساسية والثانوية، وكذلك مدارس محو الأمية الخاصة بالإناث بحيث يكون عددها مغطياً كل مناطق الجمهورية وأحيائها، وتشجيعهن بكافة الوسائل المتاحة ليصبح التعليم في متناول جميع الفتيات.
- (٧) يقترح الباحث إنشاء مركز متخصص بالدراسات الزوجية ، وليس مهماً من ينشئ هذا المركز سواء كانت الدولة أم المهتمين بإنشاء المراكز البحثية وتكون مهمة هذا المركز القيام بالدراسات التفصيلية في كل ما يتعلق بالأمر الخاصة بالحالة الزوجية مثل:
- (أ) العمر عند الزواج
- (ب) العزوبية
- (ت) المغالاة بالمهور
- (ث) الطلاق
- (ج) الترميل
- (ح) المشاكل النفسية والمادية المرافقة واللاحقة لظاهرتي الطلاق والترميل.
- (خ) توعية الناس بالجوانب الدينية والخلقية والإنسانية التي ينبغي التحلي بها في كل الحالات السابقة.
- (د) إيجاد فرص عمل للشباب العاطلين عن العمل حتى يستطيع من يتزوج منهم أن يعيش مع زوجته حياةً كريمة.

المصادر:

١. إبراهيم، احمد حسن، سكان الكويت (١٩٨٥)، دراسة جغرافية، منشورات مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، الكويت، ص١١٦
٢. أبو عيانة، فتحي محمد ، (١٩٨٦): مدخل إلى التحليل الإحصائي في الجغرافيا البشرية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ص ٢٤٦
٣. أسعد (المخلافي) ، محمد علي عثمان أسعد (١٩٩١): قياس الخصوبة والوفيات في اليمن باستخدام بيانات تعداد ١٩٨٦م، رسالة ماجستير ، قسم الدراسات السكانية، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، الأردن، عمان، ص١٥
٤. إسماعيل، احمد علي (١٩٨٩): أسس علم السكان وتطبيقاته الجغرافية، ط٧، دار الثقافة والنشر والتوزيع، القاهرة ، ص١٤٢
٥. أمينة الجابر (٢٠٠١)، التفكك الأسري، الأسباب والحلول المقترحة، كتاب الأمة، سلسلة دورية تصدر كل شهرين، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، العدد ٨٣، قطر، ص٣٩- ٧٤.
٦. انظر كل من: الجهاز المركزي للإحصاء ، تقييم بيانات التوزيع العمري والنوعي للسكان، تعداد ١٩٩٤، ، صنعاء ، أكتوبر ١٩٩٧م، والمخلافي، محمد علي عثمان أسعد، التشابه والاختلاف بين الذكور والإناث في مستوى دقة بيانات الأعمار في التركيب العمري والجنسي لسكان الجمهورية اليمنية من البيانات المأخوذة من تعداد ٢٠٠٤م في الجمهورية اليمنية ، مجلة كلية الآداب، جامعة صنعاء، العدد (٣١)، لسنة ٢٠٠٨م، ص٢٩٦
٧. برسا، رولان ،الديموغرافيا الإحصائية، ترجمة (١٩٩٣): حلا نوفل رزق الله ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ص٣٩
٨. الجهاز المركزي للإحصاء، المسح الوطني لظاهرة الفقر ١٩٩٩م (٢٠٠١): نظام معلومات مراقبة الفقر، اللجنة الاجتماعية والاقتصادية لغربي آسيا، مايو، صنعاء.
٩. الجهاز المركزي للإحصاء (٢٠٠٦)، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت ٢٠٠٤م، التقرير الثاني: الخصائص الديموغرافية للسكان، صنعاء، ديسمبر، ص٤٩
١٠. الجهاز المركزي للإحصاء، مسح الخصوبة في اليمن (١٩٨٣): ١٩٧٩م، المجلد الأول، المسح العالمي للخصوبة، المعهد الدولي للإحصاء، ص٣١
١١. الخفاف، عبد علي حسن، والريحاني، عبد مخور (١٩٨٦): جغرافية السكان، جامعة البصرة، ص٣٤٥

١٢. دائرة الإحصاء آت العامة، دراسة الصحة والتغذية والقوى البشرية والفقير (١٩٨٧):
كتيب التعليمات وقواعد التدقيق، الأردن، ص١٢، عمان.
١٣. زيني، عبد الحسين وآخرون (١٩٨٠): الإحصاء السكاني، مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر، بغداد، ص٣٠٧
١٤. السعدي، عباس فاضل (١٩٨٠): دراسات في جغرافية السكان، منشأة المعارف، الإسكندرية، ص٢٤٠
١٥. سميث، ت. لين (١٩٧١): أساسيات علم السكان، ترجمة: محمد السيد غلاب، وفؤاد اسكندر، مراجعة وتقديم: عز الدين فريد، المكتب المصري الحديث، الإسكندرية، ص٢٦١.
١٦. شجاع الدين، أحمد محمد وآخرون (٢٠٠١): أساسيات علم السكان، طرق وتطبيقات، مركز التدريب والدراسات السكانية بجامعة صنعاء، ديسمبر، صنعاء، ص٣٢٥
١٧. الشرجبي، عادل مجاهد (٢٠٠١): المحددات الاجتماعية للنمو السكاني في اليمن: دراسة سوسيو تاريخية، مركز التدريب والدراسات السكانية، جامعة صنعاء، ص٩٠
١٨. الشلقاني، مصطفى (بدون): الإحصاء السكاني والديموجرافيا، طرق التحليل الديموغرافي، مطبوعات جامعة الكويت، ص٤١
١٩. مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية (١٩٨٨): كتاب مرجعي في التربية السكانية، ج٢، الحياة الأسرية، ط٢، ١٩٨٨، ص٢٧
٢٠. الصنيع، صالح بن إبراهيم (٢٠٠١): التفكك الأسري الأسباب والآثار، كتاب الأمة، سلسلة دورية تصدر كل شهرين، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، العدد ٨٣، قطر، ص ٧٥- ١٠٦
٢١. عبد الرزاق البطيحي (١٩٨٨): طرائق البحث الجغرافي، جامعة بغداد، بيت الحكمة، بغداد ص٢٢
٢٢. فراج، عبد المجيد (١٩٧٥): الأسس الإحصائية للدراسات السكانية، دار القومية العربية للطباعة، القاهرة.
٢٣. كلارك، جون (١٩٨٤): جغرافية السكان، ترجمة: محمد شوقي إبراهيم مكي، دار المريخ للنشر، الرياض.
٢٤. المالكي، عبد لرزاق فريد (٢٠٠١): ظاهرة الطلاق في دولة الإمارات العربية المتحدة، أسبابه واتجاهاته - مخاطره وحلوله (دراسة ميدانية)، مركزا لإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد (٥٠)، ص٧
٢٥. المخلافي، محمد علي عثمان أسعد (٢٠٠٣): سكان الجمهورية اليمنية ديموغرافياً وجغرافياً، مركز عبادي للدراسات والنشر، صنعاء، ص٧٢

٢٦. المخلافي، محمد علي عثمان أسعد، موسوعة اليمن السكانية (٢٠٠٦): دراسة السكان والمراكز السكانية في جميع مديريات ومحافظات الجمهورية اليمنية، مركز عبادي للدراسات والنشر، صنعاء، ص٢١ - ٥٠
٢٧. مصطفى، بدوي خليل (١٩٨٥): الإحصاء آت الاقتصادية في اليمن، دراسات الخليج والجزيرة العربية، جامعة الكويت، العدد (٤٢)، ص١٠٤
٢٨. مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية - برنامج التربية السكانية (١٩٨٥): السكان في الدول العربية، لمحة عن الظواهر الديموغرافية الرئيسية، ملف للمعلم، يونيو، ص١٢
٢٩. هاشم، إسماعيل محمد (١٩٦٤): مشكلة السكان، دار المعارف، جامعة الإسكندرية، ص٣٧١

الملاحق

ملحق (١) توزيع السكان ١٠ سنوات فأكثر حسب الحالة الزوجية ، تعداد ١٩٩٤

الحالة الزوجية	حاضر			ريفي			إجمالي		
	ذكور	إناث	إجمالي	ذكور	إناث	إجمالي	ذكور	إناث	إجمالي
	%	%	%	%	%	%	%	%	%
أعزب	٥٠,٨	٤١,٩	٤٦,٩	٥٠,١	٣٧,٢	٤٣,٦	٥٠,٣	٣٨,٣	٤٤,٥
متزوج	٤٦,٧	٤٩,١	٤٧,٨	٤٧,٤	٥٤,٤	٥٠,٩	٤٧,٢	٥٣,٢	٥٠,١
مطلق	٠,٩	١,٩	١,٣	٠,٧	١,٣	١,٠	٠,٧	١,٤	١,١
أرمل	١,١	٦,٨	٣,٦	١,٥	٦,٨	٤,٢	١,٤	٦,٨	٤,٠
غير مبین	٠,٥	٠,٣	٠,٤	٠,٣	٠,٣	٠,٣	٠,٤	٠,٣	٠,٣
إجمالي	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت ١٩٩٤ م
التقرير العام، صنعاء، مارس ١٩٩٦ م، ص ٨٤

ملحق (٢) توزيع السكان ١٠ سنوات فأكثر حسب الحالة الزوجية ، تعداد ٢٠٠٤

الحالة الزوجية	حاضر			ريفي			إجمالي		
	ذكور	إناث	إجمالي	ذكور	إناث	إجمالي	ذكور	إناث	إجمالي
	%	%	%	%	%	%	%	%	%
أعزب	٥٣,٢	٤٤,٠	٤٩,٠	٥٣,١	٤٢,٤	٤٧,٧	٥٣,٢	٤٢,٨	٤٨,١
متزوج	٤٤,١	٤٧,١	٤٥,٥	٤٤,٤	٤٩,٥	٤٧,٠	٤٤,٣	٤٨,٨	٤٦,٥
مطلق	٠,٨	١,٩	١,٣	٠,٧	١,٣	١,٠	٠,٧	١,٤	١,١
أرمل	١,٠	٦,٣	٣,٤	١,٣	٦,٣	٣,٨	١,٢	٦,٣	٣,٧
غير مبین	٠,٩	٠,٨	٠,٨	٠,٥	٠,٦	٠,٥	٠,٦	٠,٦	٠,٦
إجمالي	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت ٢٠٠٤ م
التقرير الثاني: الخصائص الديموغرافية للسكان، صنعاء، ديسمبر ٢٠٠٦ م، ص ٢٨٩

ملحق (٣) توزيع السكان (١٠ سنوات فأكثر) بحسب الحالة الزوجية والمحافظات ، تعداد ٢٠٠٤م

المحافظة	العزاب %	المتزوجون %	المطلقون %	الأرامل %	غير مبين	الإجمالي
الجوف	٥٣,٩	٤٠,٤	٣,٠	١,٥	١,٢	١٠٠,٠
مأرب	٥٣,٠	٤٢,٤	١,٣	٢,٤	٠,٩	١٠٠,٠
تعز	٥١,٣	٤٢,٩	١,١	٤,٠	٠,٧	١٠٠,٠
أبين	٤٩,٧	٤٤,٢	١,١	٤,٠	١,٠	١٠٠,٠
لحج	٤٩,٥	٤٤,٦	١,٠	٤,٠	٠,٩	١٠٠,٠
البيضاء	٤٨,٤	٤٦,٣	٠,٨	٣,٦	٠,٩	١٠٠,٠
الأمانة	٤٨,٢	٤٧,٠	١,٠	٢,٧	١,١	١٠٠,٠
حجة	٤٨,١	٤٦,٩	٠,٧	٣,٥	٠,٨	١٠٠,٠
إب	٤٨,٠	٤٦,٤	٠,٩	٣,٨	٠,٩	١٠٠,٠
شبوكة	٤٨,٠	٤٧,٠	١,١	٣,٠	٠,٩	١٠٠,٠
عدن	٤٧,٨	٤٤,٩	٢,١	٤,١	١,١	١٠٠,٠
الحديدة	٤٧,٣	٤٦,٨	١,١	٤,٣	٠,٥	١٠٠,٠
الضالع	٤٧,٣	٤٧,٣	٠,٨	٤,٠	٠,٧	١٠٠,٠
صنعاء	٤٦,٧	٤٨,٤	٠,٧	٣,٦	٠,٧	١٠٠,٠
صعدة	٤٦,٦	٤٨,٣	١,٢	٣,٣	٠,٧	١٠٠,٠
ريمة	٤٦,٤	٤٧,٣	١,١	٤,٤	٠,٨	١٠٠,٠
المحويت	٤٦,١	٤٨,٢	٠,٩	٤,٣	٠,٥	١٠٠,٠
عمران	٤٥,٤	٥٠,١	٠,٥	٣,٤	٠,٦	١٠٠,٠
حضرموت	٤٤,٩	٤٨,٤	١,٦	٤,٢	٠,٩	١٠٠,٠
المهرة	٤٤,١	٤٩,٠	١,٩	٣,٥	١,٥	١٠٠,٠
ذمار	٤٤,١	٥٠,٢	٠,٩	٤,١	٠,٧	١٠٠,٠
الإجمالي	٤٨,١	٤٦,٥	١,١	٣,٧	٠,٦	١٠٠,٠

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء ، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان والسكن والمنشآت ٢٠٠٤م ، التقرير الثاني ، الخصائص الديموغرافية للسكان ، صنعاء، ديسمبر ٢٠٠٦ م ، ص ١٦١

ملحق (٤) توقع الحياة عند الميلاد بالسنوات لسكان الجمهورية اليمنية

النوع	تعداد ١٩٩٤			تعداد ٢٠٠٤ م		
	حضر	ريف	إجمالي	حضر	ريف	إجمالي
ذكور	٥٦,٧	٥٥,٥	٥٥,٨	٦٠,٣	٦٠,١	٦٠,٢
إناث	٦٠,٨	٥٨,٤	٥٩,١	٦٢,٧	٦١,٨	٦٢,٠
إجمالي	٥٨,٧	٥٧,٠	٥٧,٣	٦١,٥	٦٠,٩	٦١,١

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء ، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان والسكن والمنشآت ٢٠٠٤ م ، التقرير الثاني: الخصائص الديموغرافية للسكان ، صنعاء، ديسمبر ٢٠٠٦ م ، ص ١٨

ملحق (٥) متوسط العمر عند الزواج الأول لسكان الجمهورية اليمنية

النوع	تعداد ١٩٩٤			تعداد ٢٠٠٤ م		
	حضر	ريف	إجمالي	حضر	ريف	إجمالي
ذكور	٢٥,٧	٢٤,٣	٢٤,٨	٢٦,٣	٢٤,٩	٢٥,٤
إناث	٢١,٦	٢٠,٤	٢٠,٧	٢٢,٩	٢١,٨	٢٢,١
إجمالي	٢٣,٩	٢٢,٣	٢٢,٨	٢٤,٨	٢٣,٣	٢٣,٨

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء ، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان والسكن والمنشآت

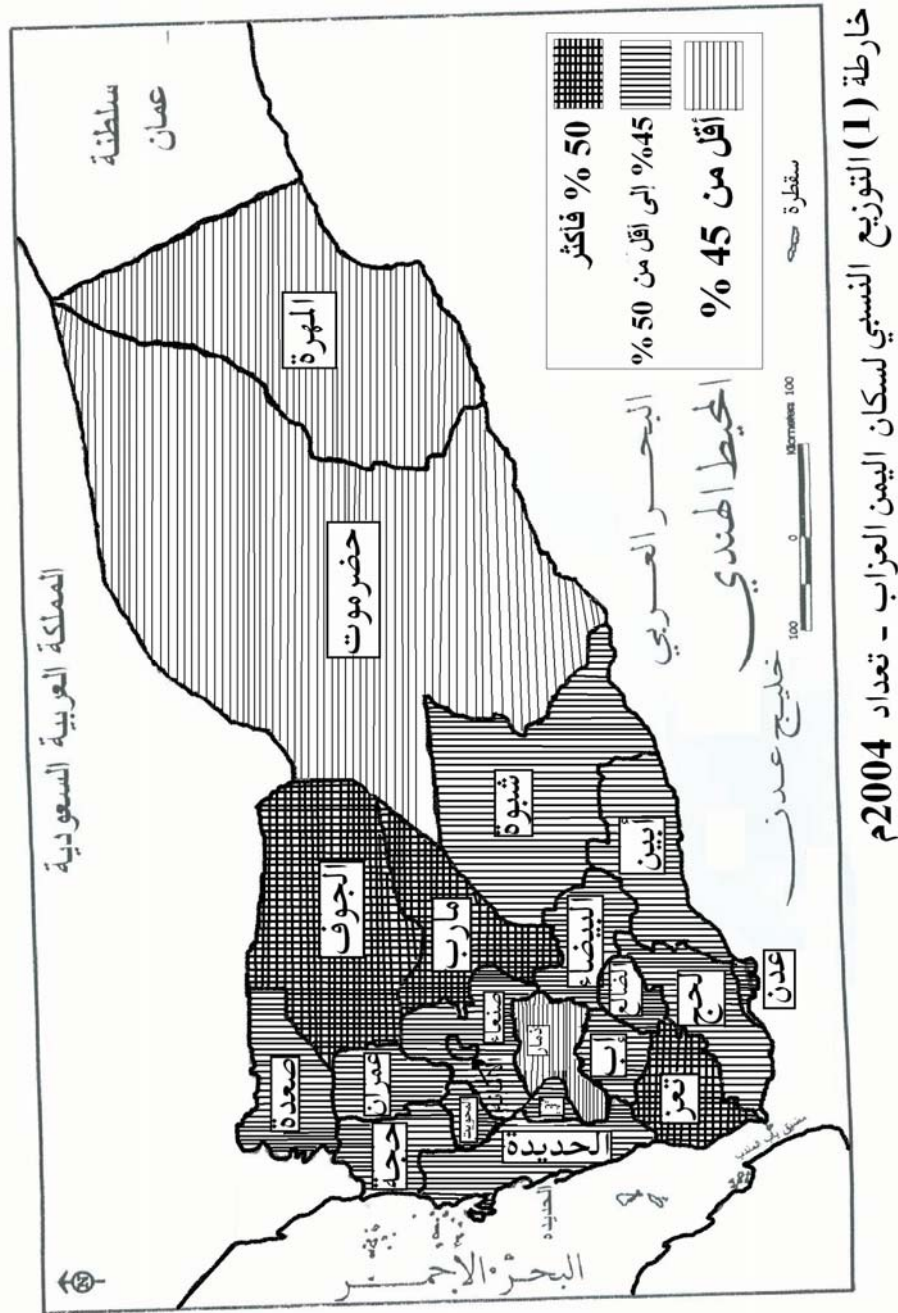
٢٠٠٤ م، التقرير الثاني: الخصائص الديموغرافية للسكان، نعاء، ديسمبر ٢٠٠٦ م، ص ١٥٧

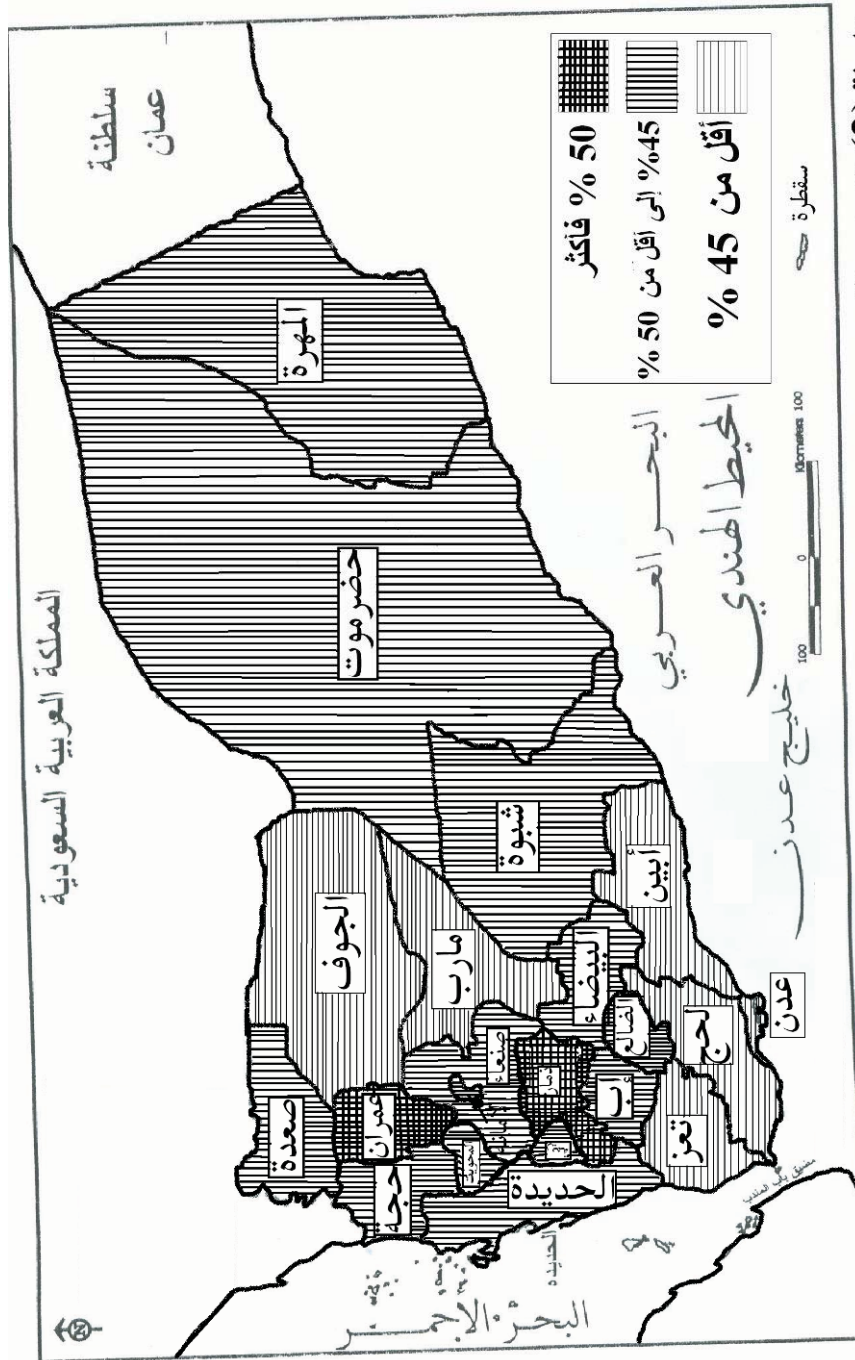
ملحق (٦) بعض الخصائص الديموغرافية لسكان الجمهورية اليمنية تعداد ٢٠٠٤ م

النوع	معدل الوفيات الخام بالألف			نسبة الأمية %	معدل الالتحاق %
	حضر	ريف	إجمالي		
ذكور	٨,٦	٩,٩	٩,٥	٢٩,٦	٧٠,٨
إناث	٧,٣	٨,٩	٨,٥	٦١,٦	٥٢,٩
إجمالي	٨,٠	٩,٤	٩,٠	٤٥,٣	٦٢,٢

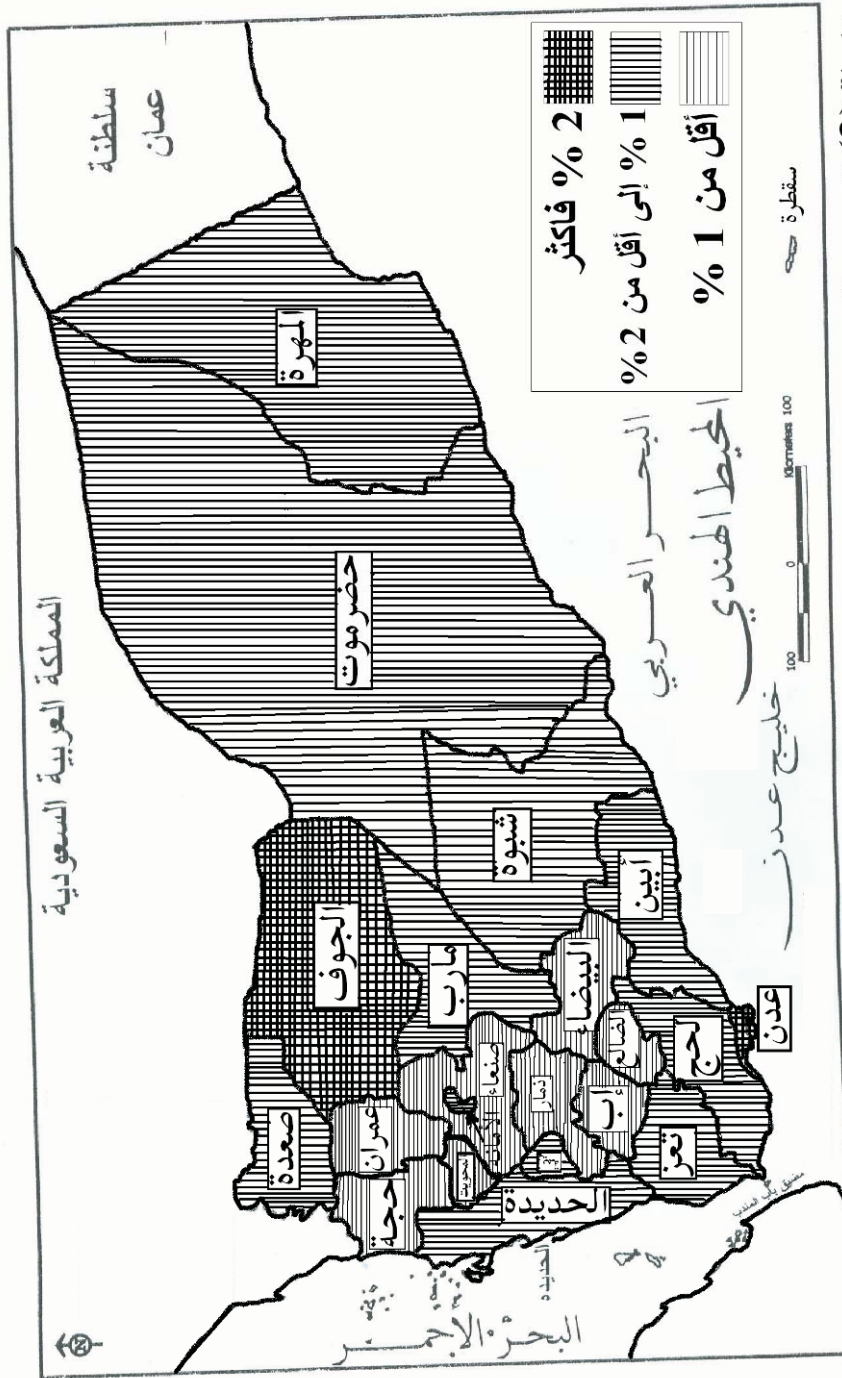
(*) تحسب نسبة الأمية بين السكان ١٠ سنوات فأكثر
 (**) يحسب معدل الالتحاق بالتعليم بين السكان (٦-٥ سنة)

٣٠. المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان
والسكان والمنشآت ٢٠٠٤م، التقرير الثاني: الخصائص الديموغرافية
للسكان، صنعاء، ديسمبر ٢٠٠٦م، ص ١٣٧ و ١٤٢ و ١٧٦

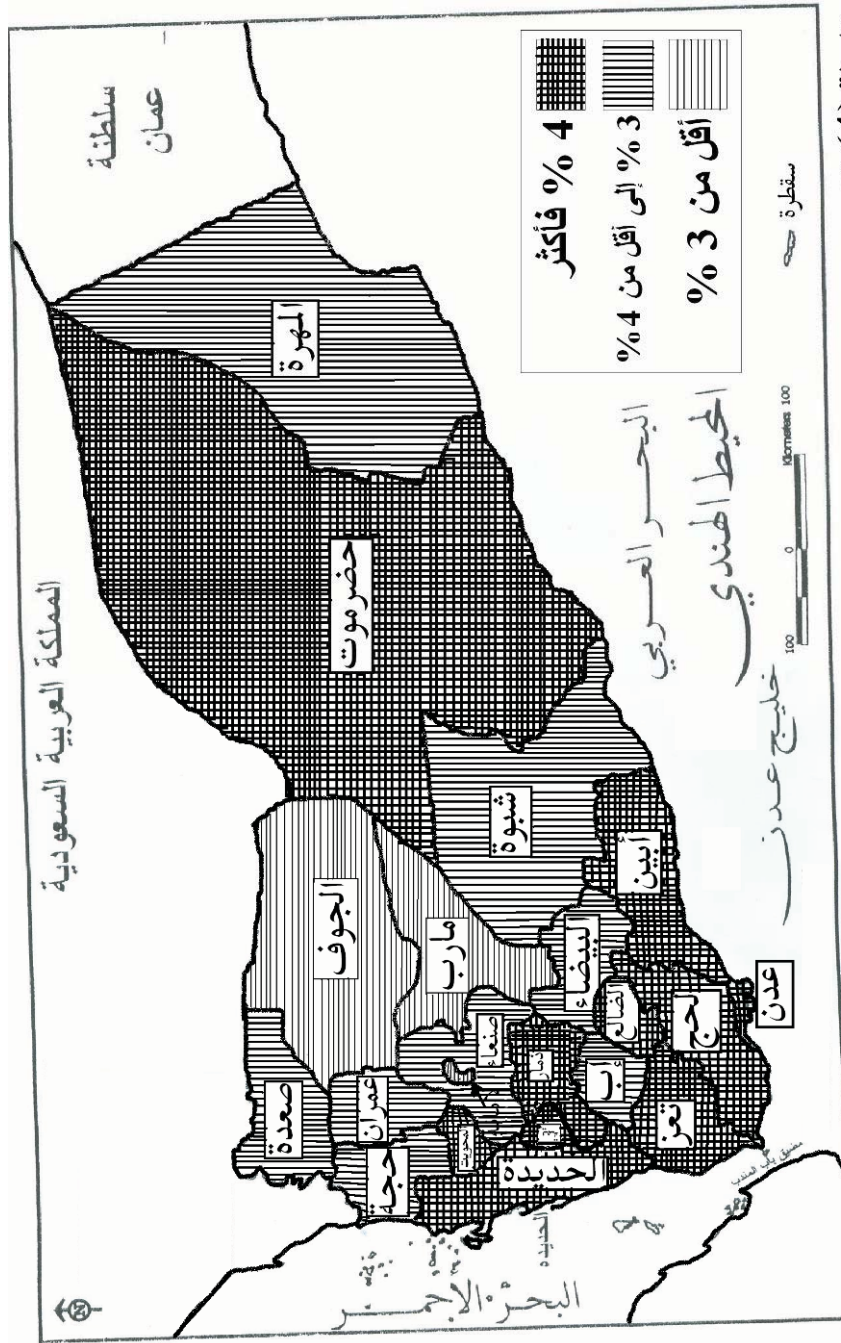




خارطة (2) التوزيع النسبي لسكان اليمن المتروجون - تعداد 2004م



خارطة (3) التوزيع النسبي لسكان اليمن المطلقون - تعداد 2004م



خارطة (4) التوزيع النسبي لسكان اليمن المترملون - تعداد 2004م